وفي بعضها نجاسة خفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر ولين الاتاني نجاسة
نجس في ظاهر الروايات عن اصحابنا الثلثة وروى عن محمد في النوادر انه طاهر
ولكن لا يؤكل وهو الصحيح لم ار تصحيحه لغير المصنف بل الصحيح انه نجس على
ما حققناه في الشرح وان اصاب الثوب او البدن شيء من السؤر المكروه لا يمنع
جواز الصلوة وان فحش اي ولو كانت بحيث بعد كثيرا فاحشا لانه طاهر
الا انه تكره الصلوة معه كما يكره الوضوء به واكله وشربه ويكره ان يدع الهرة
تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما
اختاره الكرخي وقيل تحريم على ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن
شيء من السؤر المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان فحش وروي عن
ابي يوسف انه قال يمنع ان فحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة والصحيح ان الشك
في طهوريته لا في طهارته بل هو طاهر قطعا وقد تقدم وان اصاب الثوب او البدن
شيء من السؤر النجس منع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه
اي فيما يمنع جواز الصلوة ان النجاسة المغلظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه
فهي عفو لا تمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي تمنع جواز الصلوة و
قلت وكذا عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان يغسل واذا كانت اي ولو كانت
النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم فالاداب حتى اذا اصاب الثوب او البدن اذا اصابه
من النجاسة المغلظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسلها ثم اصابه منها مقدار ما لو
جمعت سلك النجاسة اي مع تلك النجاسة التي اصابته اولا يصير المجموع اكثر من قدر
الدرهم منعت تلك النجاسة جواز الصلوة بالاجماع وقد روي عن ابي حنيفة
انه غسل ثوبه من قطرة بول اصابته زيادة وعن محمد افتاه على اقل من اربعة
وقيل القوي ثم المراد بالدرهم المقدر به هو الدرهم الكبير التهليلي بكسر الميمين

منسوب

منسوب الى شهيل اسم موضع وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو
داخل اصول الاصابع قال الفقيه ابو جعفر الهندواني يقدر بالوزن اي
بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المتجسدة اي ذات الجرم
والجسد كالعذرة ولحم الميتة ونحوهما ويقدر بالبسط والعرض للمذكور
في النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها فالمعتبر
في الكثيف وزن ذات النجاسة وفي الرقيق محلها وان اصابه اي الثوب دهن
نجس هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم بسط بعد ذلك حتى صار
اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة
وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به وقع لا يمنع الصلوة
وبه اي بالقول الثاني نأخذ لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر
الدرهم وما اصابه قبل الانبساط جائز لعدم القدر المانع في ذلك الوقت واذا
اصاب الدهن النجس الجلد وتشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل
يده في السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اذا اختضبت بالحناء
النجس او غيره من الخضابات النجسة او الثوب اذا صبغ بالصبغ النجس
ثم غسل كل من الانبياء المذكورة تلك مرات طهر الجلد من النجس المشرب والثوب
من الصبغ النجس واليد من الدهن النجس والحناء النجس وان بقي اي ولو بقي اثر
الدهن من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الحناء في اليد
للاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب بالجلد من الدهن فهو
عفو لذلك وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصبوغ بشيء نجس بشرط ان يغسل
حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الباقي على الخالص من لون الصبغ وكذا قال
فيما اذا خضب اليد بشيء اذا لا يكون طاهرا ما لم يخرج منه الماء الملون بلون

Copyright King Saud University